رؤى عربية

تحديات وآفاق
الحراك السياسي في الجزائر

د.محمد عزالعرب
رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية
بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية
ومدير تحرير التقرير الاستراتيجي العربي

شهدت الجزائر حراكاً شعبياً واسع النطاق طال مختلف المدن منذ اندلاعه في ٢٢ فبراير ٢٠١٩، أدى إلى تخلي الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة عن الحكم في ٢ ابريل الماضي، بعد انحياز المؤسسة العسكرية إلى مطالب هذا الحراك، شريطة حل الأزمة الحالية دستورياً طبقا للمادة "١٠٢" من الدستور إذ أن الموقف الحالي للمؤسسة العسكرية يتشابه مع موقفها السابق إزاء أحداث عام ١٩٩٢ حيث لم تحكم بنفسها لكنها تحكمت في اختيار شكل الحكم بعد ذلك، وهو ما يرجح أن تشارك المؤسسة العسكرية في أية مرحلة انتقالية قادمة للتأكيد على دورها في التفاعلات السياسية بالبلاد، وخاصة بعدما ضغط الحراك على المؤسسة العسكرية لحسم الأزمة الراهنة وإن كان ذلك "سياسياً" وليس "دستورياً". وبناء عليه، ظلت الأزمة الجزائرية بدون حل نتيجة الصراع بين المسارين الدستوري المؤيد من الجيش، والسياسي المدعوم من قوى الحراك الشعبي.

فقد طرح رئيس أركان الجيش الجنرال "أحمد قايد صالح" مبادرة ترتكز على أربعة محاور رئيسية تتمثل في التمسك بالشرعية الدستورية وإجراء حوار جاد بين مختلف الأطياف وتشكيل لجنة مستقلة للانتخابات وانتخاب خليفة للرئيس المستقيل "عبدالعزيز بوتفليقة" في أقرب وقت، وذلك تجنباً لإطالة الفترة الانتقالية وتورط المؤسسة

العسكرية في إدارة شئون البلاد سياسياً، خاصة أن المؤسسة العسكرية تعلن دوما عدم وجود مطامع لها في تولي مناصب سياسية خلال الفترة المقبلة وأن دورها سيقتصر فقط على الإشراف على جلسات الحوار وتشكيل لجنة أو تكوين هيئة مستقلة لإدارة وتنظيم والإشراف على العملية الانتخابية بما يضمن نزاهتها وشفافيتها.

على الجانب الأخر، تتمسك قوى الحراك الشعبي بضرورة حل الأزمة الجزائرية بطريقة سياسية وعدم الاقتصار على الحل الدستوري فقط، وفي هذا الإطار أعلنت "فعاليات قوى التغيير من أجل نصرة خيار الشعب" (أكبر تكتل معارض في البلاد، يتكون من أحزاب ونقابات وشخصيات وطنية ومثقفين وفاعلين سياسيين)، تمسكها بضرورة وجود مرحلة انتقالية قصيرة، يتم فيها نقل صلاحيات الرئيس لهيئة رئاسية أو مجلس رئاسي. ورأوا أن تأجيل الانتخابات الرئاسية يعد مكسباً لهم، فضلاً عن إقصاء ومحاكمة رموز من النظام البوتفليقي السابق. غير أنهم رأوا أن استمرار الرئيس المؤقت "بن صالح" في منصبه مكسباً للمؤسسة العسكرية وباقي رموز النظام القديم حيث سيحاولون استغلال ذلك من أجل إعادة تدوير النظام، إلا إذا تم تشكيل هيئة وطنية مستقلة وتم إبعاد الحكومة الحالية عن الإشراف على الانتخابات الرئاسية القادمة.

في هذا السياق، نقدم رؤية لمسار تطور الأزمة الجزائرية يتضمن ثلاثة عناصر رئيسية، وهي تطور مراحل الحراك السياسي في الجزائر، وتحديات الانتقال من نظام بوتفليقة إلى نظام سياسي جديد، ومتطلبات ترسخه في المستقبل.

أولا: تطور مراحل الحراك السياسي

بدأ الحراك في الجزائر منذ نهاية العام ٢٠١٨ بعد أن اتضحت نوايا القابضين على السلطة فيها بخصوص التجديد للرئيس بوتفليقة لولاية خامسة، بما يعني وصوله إلى نادي "ربع قرن" في السلطة، على الرغم من مرضه الشديد نتيجة إصابته بجلطة دماغية في عام ٢٠١٣ بما جعله لا يحكم فعلياً وأن السلطة الحقيقية بيد أصحاب المصالح المحيطين به بل وعائلة "الرئيس"، وهو ما برز جلياً في حالة شقيقه سعيد بوتفليقة الذي اعتبر صانع القرارات في النظام.

فضلا عن ذلك زادت خلافات الأجنحة داخل الدولة العميقة وخاصة المنتمين إلى المؤسسة العسكرية والمخابرات الحربية على نحو ما انعكس في إقصاء محمد مدين الملقب بالجنرال توفيق عام ٢٠١٥. هذا بخلاف التخلص من مجموعة الجنرالات في قضية الكوكايين الشهيرة في صيف ٢٠١٨. يضاف إلى ذلك تهميش القطاعات الشابة وعدم توليها مناصب داخل سلطات الدولة الثلاث حيث يستأثر ما يطلق عليه جيل المجاهدين الذي شارك في حرب التحرير بمعظم المناصب، في الوقت الذي يشكل الشباب ٧٠% من المجتمع الجزائري.

وقد أسهم العامل الاقتصادي في زيادة منسوب الحراك بعد تراجع عائدات النفط الذي يعد المصدر الرئيسي للدخل القومي للجزائر وذلك في ظل نقص متزايد في الاحتياطي الأجنبي، وتدهور مؤشرات النمو والبطالة، ولم ينجح تعهد الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز بوتفليقة" في ٣ مارس الجاري، حال ترشحه لولاية خامسة، بإعداد دستور جديد يتم إقراره بعد وضعه للاستفتاء الشعبي، يكرسُ من خلاله بعض الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، في إقناع قوى الحراك عن التراجع عن مطالبهم.

وتمثلت تلك الإصلاحات في وضع سياسات كفيلة بإعادة التوزيع العادل للثروات الوطنية، ضماناً لعدم ترك مسار تلك الثروات في يد مجموعات أو فئات معينة دون الأخرى، والقضاء على جميع أوجه التهميش والإقصاء الاجتماعيين، والتي تسفر عن تزايد معدلات الهجرة غير النظامية، ومكافحة جميع أشكال الرشوة والفساد. فثمة إدراك من قوى الحراك بأن مؤسسة الفساد كانت نافذة في الدولة الجزائرية دون وجود محاسب أو رقيب، على نحو يعكس الاستهانة بنهب أموال الشعب وأسهم في تسريع وصمود الحراك. وأسهمت العوامل السابقة في زيادة وتيرة الحراك الذي يتمثل قوامه في ثلاث قوى رئيسية.

وتتمثل تلك القوى في قوى غير منظمة، وهي الأكثر عدداً، والأنشط حركة لأنها لا تتقيد بمواقف تنظيمات سياسية محددة. وقوى فئوية انضمت للحراك كالقضاة والأطباء

والمعلمين. فالقضاة أعلنوا عدم إشرافهم على العملية الانتخابية، ودعت كونفيدرالية النقابات الجزائرية –تجمع للنقابات المستقلة– لتنظيم إضراب وطني شامل، وقوى حزبية تتوزع ما بين مدنية وإسلامية. ونجح هذا الحراك في منع استمرار العهدة الرابعة لبوتفليقة أو ترشحه لعهدة خامسة، لاسيما في ظل المشكلات الصحية التي تعوقه عن مهام إدارة شئون الدولة وتسيير الحكم، وهو ما يجد سنداً له في الدستور.

وتجدر الإشارة إلى أن المادة "١٠٢" من الدستور تنص على أنه إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، وبعد أن يتثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع. ويعلن البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، ثبوت المانع لرئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي أعضائه، ويكلف بتولي رئاسة الدولة، بالنيابة مدة أقصاها ٤٥ يوما رئيس مجلس الأمة، الذي يمارس صلاحياته مع مراعاة أحكام المادة ١٠٤ من الدستور. وفي حال استمرار المانع بعد انقضاء ٤٥ يوما، يعلن الشغور بالاستقالة، وجوباً حسب الإجراء المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين. وفي حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته، يجتمع المجلس الدستوري، وجوباً ويثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية.

فقد أصدرت المؤسسة العسكرية بياناً في ٢٦ مارس الماضي طالب فيه رئيس أركان الجيش "أحمد قايد صالح" بتفعيل هذه المادة من الدستور لتنحية الرئيس "بوتفليقة" عن الحكم في ظل تواصل الاحتجاجات الشعبية المطالبة بإسقاط نظام "بوتفليقة"، وإقامة نظام سياسي جديد بوجوه وشخصيات سياسية جديدة تلقى قبول الشعب الجزائري، حيث يرى رئيس الأركان قايد صالح أن تفعيل هذه المادة من الدستور هي الحل الأمثل للخروج من الأزمة الراهنة التي تهدد استقرار البلاد سياسياً وأمنياً.

كما أصدرت المؤسسة العسكرية في البلاد بياناً جديداً في ٣٠ مارس الماضي، جددت فيه الدعوة لتطبيق المادة "١٠٢" من الدستور الوطني لإعفاء الرئيس

"عبدالعزيز بوتفليقة" من منصبه لعدم أهليته للبقاء في السلطة بسبب استمرار تدهور حالته الصحية، وهو ما أدى إلى إزاحة بوتفليقة عن الحكم في ٢ ابريل الماضي. ويمكن تفسير تدخل المؤسسة العسكرية لصالح الحراك الشعبي في هذا التوقيت، من خلال مجموعة من العوامل التالية:

١. محاولة المؤسسة العسكرية كسب ثقة المواطنين من خلال توضيح أنها استجابت لمطالب الحراك الشعبي الذي دعا الجيش لدعمه وتأييد مطالبه، وأن الجيش يقف إلى صف المواطنين وليس النظام السياسي القائم، بعد التأكد من صعوبة تراجع الحراك الشعبي عن مطالبه بالتغيير الجذري للنظام، ولذلك جاء بيان الجيش مخاطباً المحتجين مع التركيز على تحذيرهم من وجود مؤامرة داخلية تستهدف زعزعة ثقة المواطنين في مصداقية الجيش الوطني الشعبي من خلال شن حملات إعلامية ممنهجة على شبكات التواصل الاجتماعي (الفيس بوك- تويتر...) ضد هذه المؤسسة، ووجود مخططات تهدف إلى الإلتفاف على المطالب المشروعة للشعب والمتعلقة بتكريس الممارسات الديمقراطية في البلاد، والتي تبدأ برحيل النظام الحالي عن السلطة.

٢. الدور المحوري الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بالجزائر حيث تمثل رقماً هاماً في المعادلة السياسية بالبلاد، ولذلك رأت المؤسسة العسكرية أن تدخلها يندرج في إطار المهام الدستورية الموكلة للجيش الوطني الشعبي، بصفته الضامن والحافظ للاستقلال الوطني والساهر على الدفاع عن السيادة الوطنية والوحدة الترابية وحماية الشعب من كل مكروه ومن أي خطر محدق، وفقا للمادة ٢٨ من الدستور، واقتناع الجيش بأهمية دوره في حسم الأزمة الراهنة.

٣. انشقاق وحدة التحالف الرئاسي الذي كان مؤيداً لبقاء الرئيس "بوتفليقة" في الحكم وتغير موقفهم بتأييد مطالب قوى الحراك الشعبي، ومن ذلك الانشقاق الذي شهده حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" الحاكم، وهو إحدى ركائز التحالف الرئاسي الحاكم، وإعلان أمينه العام "أحمد أويحيى" تأييده لمطالب المواطنين ومطالبته

لبوتفليقة بالاستقالة من منصبه وإعلان اللجنة المركزية للحزب شغور منصب الأمين العام للحزب وإعلان تأييد دعوة الجيش على اعتبار أنها تشكل بداية حقيقية لحل الأزمة، من خلال تشكيل حكومة توافقية من غير الطبقة السياسية، مع تشكيل آليات لمراقبة الانتخابات، وكذلك تخلي "الاتحاد العام للعمال الجزائريين" عن الرئيس بوتفليقة من خلال إعلانه تأييد لدعوة الجيش بتفعيل المادة "١٠٢" من الدستور، الأمر الذي ينذر بسرعة إسقاط نظام "بوتفليقة"، وهو ما يحاول الجيش استغلاله لكسب ثقة المواطنين والحفاظ على مكانته في المشهد السياسي في مرحلة ما بعد "بوتفليقة".

واستجابت المؤسسة العسكرية لرغبة الحراك في تأجيل الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في ٤ يوليو ٢٠١٩. فقد أعلن المجلس الدستوري في الأول من يونيو ٢٠١٩ استحالة إجراء الانتخابات الرئاسية، وذلك لعدم وجود ترشيحات صالحة مما يطيل الفترة الانتقالية، وهو ما يعني وفقاً للدستور بقاء الرئيس المؤقت "عبدالقادر بن صالح" في منصبه إلى حين تحديد موعد جديد للانتخابات الرئاسية وانتخاب رئيس جديد للبلاد، وهو ما أكده الرئيس المؤقت في كلمته التي وجهها للشعب الجزائري في السادس من يونيو الماضي والذي صرح فيها بأنه مستمر في منصبه بناءً على فتوى المجلس الدستوري، كما وجه الدعوة لكافة القوى السياسية إلى التشاور في جلسات للحوار الوطني لتهيئة المناخ الداخلي في البلاد لتحديد موعد جديد لإجراء الانتخابات الرئاسية. ورغم ذلك، ظلت الأزمة السياسية قائمة وبقى الحراك مشتعلا.

وتجدر الإشارة إلى أن النقابات المهنية والجمعيات الأهلية الجزائرية وبصفة خاصة "ائتلاف المجتمع المدني من أجل الخروج السلمي من الأزمة" قد أسهمت بدور رئيسي في استمرار "وقود الحراك" على مدى خمسة أشهر مضت، ويعكس ذلك الصمود الذي أبرزته خبرة المجتمع المدني الجزائري تحدياً للعديد من التحليلات الأكاديمية التي راهنت على أن الجزائر تعد من الدول الناجية من الثورات، لاعتبارات تتعلق بإرث العشرية السوداء بالبلاد (١٩٩٢-٢٠٠٢)، والتخوف من سيطرة التيارات الإسلامية

سواء الإخوانية أو السلفية، وعقدة استنساخ تجارب المراحل الانتقالية في دول الانتفاضات التي تحولت إلى الصراعات العربية، فضلا عن ضعف النخب السياسية المدنية. فقد أثبت الحراك الشعبي الجزائري الممتد لسبعة عشر أسبوعاً متواصلاً قدرته على نفي تلك التفسيرات، بل وقيادة المجتمع المدني لمسار الحراك وفقا لنهج سلمي، على نحو ما عكسته المؤشرات التالية:

١. إجبار الرئيس بوتفليقة على التنحي: منذ اندلاع الحراك الشعبي في الجزائر بتاريخ ٢٢ فبراير ٢٠١٩، لعبت مؤسسات المجتمع المدني، بمختلف أشكالها، دوراً محورياً لإسقاط حكم الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة سواء كان للعهدة الخامسة أو التمديد للعهدة الرابعة وإنهاء ما يعرف بـ"حكم العصابة"، وهو ما تحقق فعليا. وقد تمثلت أغلب البيانات الصادرة عن المجتمع المدني الجزائري في توقيتات مختلفة، ومنها البيان الصادر في ٢٠ مايو ٢٠١٩ في "ضرورة بناء دولة القانون في ظل ديمقراطية حقيقية تكون مسبوقة بمرحلة انتقالية قصيرة المدة، يقودها رجال ونساء ممن لم تكن لهم صلة بالنظام الفاسد في العشرين سنة الأخيرة".

٢. محاكمة رموز النظام السابق: أسهمت منظمات المجتمع المدني في إنفاذ مطالب الحراك بضرورة تنحي جميع رموز النظام السابق عن المشهد الجزائري، بل ومحاسبتهم عن النهب المالي المنظم، على نحو يفسر وجود عدد من رؤساء الوزراء السابقين والوزراء الحاليين والسابقين ورجال الأعمال ونواب البرلمان في السجون. وكحل لاسترجاع الأموال المنهوبة المتواجدة في الداخل وخارج الوطن، اقترح النقيب أحمد ساعي، رئيس الاتحاد الوطني لمنظمات المحامين الجزائريين، في ١٦ يونيو الماضي التفاوض مع المسؤولين المتواجدين رهن الحبس المؤقت بسجن الحراش، لتسريع الإجراءات الخاصة بمحاكمتهم.

٣. رفض إجراء الانتخابات الرئاسية في ٤ يوليو ٢٠١٩: فقد قاطعت الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني اللقاءات التي دعا إليها الرئيس الانتقالي عبدالقادر بن صالح حول الانتخابات الرئاسية. كما دعت ٤٦ نقابة وجمعية أهلية

في الجزائر، في ٢٠ مايو ٢٠١٩، المؤسسة العسكرية إلى حوار صريح مع ممثلي المجتمع المدني والطبقة السياسية لتجاوز الأزمة السياسية ورفض إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها، وبررت ذلك "برفضها من قبل الأغلبية الساحقة من الشعب الذي خرج في مظاهرات عارمة أعادت كرامة لطالما أهينت. كما أنها من تنظيم مؤسسات مازالت تديرها قوى غير مؤهلة معادية للتغيير البناء".

ويعد من أبرز النقابات الجزائرية الموقعة على البيان، العمادة الجزائرية للصيادلة، والنقابة الجزائرية للقضاة، ونقابة قضاة مجلس المحتسبة والاتحاد الجزائري لعمال التربية والتكوين والنقابة الجزائرية لأساتذة التعليم الثانوي والفني. فضلاً عن مجموعة من الجمعيات الأهلية مثل الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، ونادي المجتمع المدني للتغيير وجمعية المحامين الشباب. فقد رفع المتظاهرون في أيام جمعة الحراك من الأولى إلى العشرين شعارات "لا انتخابات أيها العصابة" و"لا انتخابات تحت حكم الباءات" على نحو يفسر رفض إجراء الانتخابات تحت إشراف رموز النظام السابق.

٤. طرح خريطة طريق لإقامة الجمهورية الجديدة: يرى ائتلاف المجتمع المدني (الذي يضم جمعية جزائرنا، النساء الجزائريات المطالبات بحقوقهن، الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان زهوان/بن يسعد، النقابة الوطنية لمستخدمي الإدارة، النقابة الجزائرية لعمال التربية والتكوين، ومجموعة الدعم واليقظة لحراك ٢٢ فبراير، وجمعية تمليلي، والنقابة الوطنية لعمال البريد، ومجموعة الشباب المناضل من أجل الجزائر، وجمعية من أجل التغيير الديمقراطي في الجزائر، ومبادرة إعادة البناء الديمقراطي، واللجنة الوطنية للدفاع عن حقوق البطالين، وائتلاف عائلات الحراقة المفقودين في البحر، وشبكة المحامين للدفاع عن حقوق الإنسان) أنه لابد من اتخاذ تدابير مسبقة تمكن من تهدئة الوضع الجزائري وتستجيب حتماً للمطالب الشعبية عبر ست محاور رئيسية، أعلن عنها في ١٨ مارس الماضي "(قبل تنحي بوتفليقة)، بما يشكل خريطة طريق

نهائية للمرحلة الانتقالية، على النحو التالي:

- من أجل تفادي دخول البلاد في فترة غير قانونية، يجب على رئيس الجمهورية المنتهية ولايته أن يرضخ للإرادة الشعبية وأن ينسحب يوم ٢٧ إبريل ٢٠١٩ كحد أقصى. لا مجال لأي تمديد في الولاية الحالية، كما يجب على المؤسسات القائمة حالياً أن تترك المجال للمؤسسات الانتقالية.
- إنشاء الهيئة العليا للانتقال الديمقراطي، وهي هيئة جماعية تتكون من شخصيات تتمتع بسلطة معنوية وقبول شعبي واسع. هذه الهيئة تعد تجسيداً لسيادة الدولة.
- تنصب الهيئة العليا حكومة انتقالية وطنية مؤلفة من شخصيات توافقية وذات مصداقية لإدارة المرحلة الانتقالية خلال فترة زمنية معقولة يتم تحديدها. تحدد المهام الوحيد لهذه الحكومة التوافقية فيما يلي: (إدارة الشئون اليومية من خلال ضمان استمرارية الدولة وإزالة جميع العقبات التي تحول دون ممارسة الحريات المدنية والسياسية والديمقراطية، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات والتعبير وحرية الصحافة ونقابات العمال وإنشاء الأحزاب السياسية- إعداد وتنظيم جلسات الإجماع الوطني).
- ستشارك في جلسات التوافق الوطني كل حساسيات المجتمع وممثلي الحراك الوطني من أجل وضع صيغة توافقية حول الآليات العملية المتعلقة بالمجلس التأسيسي، والخروج بتوافق تاريخي حول مبادئ أساسية غير قابلة للتصرف والمتعلقة باحترام مبادئ المساواة، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- انتخاب المجلس التأسيسي الذي يقوم بصياغة الدستور الجديد. وتسبق هذه الانتخابات إنشاء لجنة مستقلة لتنظيم والإشراف على الانتخابات، وسيتم صياغة الدستور الجديد على أساس النص التأسيسي للجمهورية الديمقراطية والاجتماعية الجديدة.
- العودة إلى الشرعية الدستورية وفتح المجال السياسي وتنظيم الانتخابات العامة.

وفي ملتقى عقد في ١٥ يونيو ٢٠١٩، بعنوان: "الندوة الوطنية لفعاليات المجتمع

المدني لدعم الحراك الشعبي السلمي والمساهمة في حل الأزمة"، بمشاركة عشرات من هيئات المجتمع المدني الجزائري، طرح المشاركون رؤيتهم للخروج من الأزمة الراهنة في البلاد والتي تمثلت في بدء "مرحلة انتقالية" تتراوح مدتها ما بين ستة أشهر إلى سنة، تقودها شخصية وطنية أو هيئة رئاسية توافقية، للتحضير لانتخابات رئاسية. فالعموميات التي طرحتها مبادرة قوى المجتمع المدني في الجزائر، في مارس ٢٠١٩، استمرت على حالها في المبادرة التي اقترحتها تلك القوى في ندوة ١٥ يونيو ٢٠١٦، ربما باستثناء تحديد الإطار الزمني لخريطة الطريق بـ٦ أشهر إلى سنة.

ثانيا: تحديات الانتقال من نظام بوتفليقة إلى نظام سياسي جديد

ثمة مجموعة من الإشكاليات التي تواجه مرحلة الانتقال السياسي في الجزائر بعد تصدع نظام بوتفليقة، على النحو التالي:

١. الخلاف بين قوى الحراك الشعبي والمجتمع المدني الجزائري حول شكل المرحلة الانتقالية، وهل ستمر عبر مجلس تأسيسي يعمل على صياغة دستور جديد للبلاد ومن ثم التوجه نحو انتخابات رئاسية وتشريعية تتسلم بموجبها نخبة مدنية جديدة قيادة الجزائر، أم تمر من خلال التوجه العاجل إلى انتخابات رئاسية لاختيار خلف للرئيس بوتفليقة، هو الذي يضطلع بتشكيل لجنة لصياغة الدستور الجديد والقيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة للخروج بالجزائر من إرث النظام السابق. فلا تبدو قوى الحراك مجتمعة في الجزائر على رفض المسار الدستوري دون أن تقدم مساراً بديلاً يعكس وفاقاً وطنياً. كما يوجد خلاف حول دور الجيش، فبينما يرى البعض إبعاده نهائياً عن ترتيب شئون السلطة، يطالب البعض الآخر بدور حقيقي له. ومن هنا، يبقى الخطر قائماً.

٢. العلاقات "غير الشفافة" التي تعكس ارتباط بعض الجمعيات والمنظمات برموز النظام البوتفليقي السابق وخاصة رجال المال والأعمال والنخبة الاقتصادية، فضلا عن العلاقات غير المرغوبة؛ شعبياً، بين بعض من فعاليات المجتمع المدني الجزائري، لاسيما المنظمات الحقوقية، ودول ومنظمات أجنبية مكروهة على

الصعيد الشعبي باعتبارها تحمل "أجندة خارجية مشبوهة".

٣. ثقل تركة الأوضاع الاقتصادية المتعثرة، وخاصة تفكيك شبكات الفساد لاسيما أن منظمة الشفافية الدولية تصنف الجزائر باعتبارها واحدة من الدول "عالية الفساد"، حيث تحتل الجزائر المرتبة الـ١٠٥ عالمياً، وفقا لمؤشر مدركات الفساد، لعام ٢٠١٨. فالهدف من هذا التفكيك قد يواجه بمقاومة شرسة، ويعمل الجيش الجزائري على فرملة أية أدوار محتملة لرموز النظام السابق في ترتيبات المرحلة الانتقالية عبر إجراءات متسارعة بهدف تفادي التأخر في معالجة ملفات الفساد دون التقيد بالإجراءات القانونية الروتينية التي تتطلب وقتًا طويلاً، مما قد يتسبب في إفلات تلك الرموز من العقاب، إذ ربما يعمدون إلى وضع المعوقات أمام إدارة المرحلة الانتقالية بما يجنب البلاد الدخول في منزلق من الفوضى.

وهنا، يمكن فهم سياق تصريحات إعلامية أخيرة للفريق قايد صالح بأن "أطرافاً أجنبية تحاول زرع الفتنة وزعزعة الاستقرار في الجزائر"، عبر "دفع بعض الأشخاص إلى واجهة المشهد الحالي وفرضهم كممثلين عن الشعب تحسباً لقيادة المرحلة الانتقالية، الأمر الذي يعطي ملاحقة رموز عهد بوتفليقة من بوابة مكافحة الفساد زخماً آخر، يتعلق بقطع الطريق أمام توظيفهم من قبل قوى أجنبية لزعزعة استقرار البلاد".

وفي حال النجاح لتفكيك تلك الشبكات يسهم ذلك نسبياً في مواجهة المشكلات الاقتصادية والاختلالات المالية الحادة، التي تواجهها البلاد بحيث يمكن الاستفادة من استعادة الأموال المنهوبة في إنعاش خزانة الدولة بعد تخليص الشعب الجزائري من النخب الفاسدة التي امتصت خيرات الدولة ونهبت مواردها لصالح حلقة ضيقة من النافذين على مدى عقدين من الزمن، الأمر الذي يفسر الإجراءات لتعزيز الرقابة على المال العام ومواجهة عملية تهريب الأموال العمومية بطريقة منظمة وممنهجة إلى الخارج.

٤. تهديدات مستمرة من جماعات متطرفة وشبكات إرهابية في ليبيا. إذ أن ليبيا

لازالت ممزقة كدولة تعبث بمقدراتها عصابات إجرامية وميلشيات مسلحة وجماعات إرهابية مدعومة من قوى عربية وإقليمية ودولية، ويواجه الجيش الوطني بقيادة خليفة حفتر تحديات هائلة لتحريرها من قبضة تلك "الجيوش الموازية". وفي هذا السياق، قد تبدو الجزائر مُعرّضة، أكثر من أى وقت مضى، لتفاقم تأثيرات الأزمة الليبية، خلال المرحلة القادمة، بسبب الانشغال في احتواء الأزمة السياسية الداخلية، وتجاوز تعقيدات المرحلة الانتقالية. ومن هنا، لا يمكن استبعاد أن تحاول بعض التنظيمات الإرهابية استغلال انهماك الجزائر في جهود احتواء الأزمة الداخلية من أجل اختراق الحدود، وخاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي يسعى للعودة إلى الساحة الجزائرية.

ثالثا: متطلبات الانتقال إلى الجمهورية الجديدة

ما حدث منذ الثلث الأخير من فبراير ٢٠١٩ في الجزائر حتى إعلان استقالة الرئيس بوتفليقة ربما يكون هو الجزء الأسهل من المهمة بالنسبة للشعب الجزائري، حتى لا تكون المرحلة الانتقالية التي تواجهها البلاد أشبه بالمتاهة أو ما يطلق عليه في أدبيات النظم المقارنة "دراما الانتقال". ومن ثم، يمكن القول أن هناك بعض الخطوات يمكن بمثابة مدخل أو خريطة الطريق للخروج من الأزمة التي تواجهها البلاد، بما يؤدي إلى الإنتقال إلى الجمهورية الثانية، وفقاً لتصور قطاع عريض داخل الحراك الشعبي على النحو التالي:

١. استجابة رئيس أركان الجيش الجزائري أحمد قايد صالح لبقية مطالب الحراك الشعبي بتنحية رئيس الدولة عبدالقادر بن صالح ورئيس الحكومة نور الدين بدوي لاسيما بعد استقالة رئيس المجلس الدستوري الطيب بلعيز، واستقالة رئيس المجلس الوطني الشعبي فيما يعرف بالباءات الثلاثة. وبما أنه استناداً لنص الدستور، فإن رئيس الدولة لا يملك صلاحيات إقالة الحكومة وبالتالي فهي ستمضي في مهامها حسب القانون حتى يوليو القادم، فإن خيار الاستقالة الطواعية تعد الخيار الأفضل والأقرب على اعتبار أن استمرار هذه الحكومة سيجعلها تسير على

حقل ألغام قد ينفجر في وجهها في أي لحظة. وطرحت عدة تشكيلات سياسية هذا التصور في إيجاد مخرج للأزمة الحالية، واقترحت استقالة بدوي وتعيين عضو آخر من الحكومة بدلا عنه، ثم استقالة بن صالح من رئاسة الدولة ويتولى رئيس المجلس الدستوري الجديد الرئاسة.

٢. السير في اتجاه محاسبة ما يطلق عليهم "جماعة بوتفليقة"، أو "حكام الظل" والتي توجه إليهم تهم محددة تتعلق بإهدار المال العام والتكسب لمصالح شخصية، والتي شملت شخصيات ذات ثقل كبير ومنها الرئيس، ورئيس الوزراء أحمد أويحيى، وعبدالملك السلال، والسعيد بوتفليقة المستشار برئاسة الجمهورية، ومحمد لوكال، محافظ البنك المركزي السابق، ووزير المالية في حكومة نور الدين بدوي، واللواء عبد الغني هامل، القائد السابق للحرس الجمهوري، والمدير السابق للشرطة، ومدير الأمن الوطني السابق، ووزير النفط الأسبق شكيب خليل ورجال الأعمال علي حداد، وأسعد ربراب، وغيرهم.

كما تستكمل الجهات القضائية التحقيق في منح قروض لرجال الأعمال الممنوعين من السفر بطرق منافية للقانون الجزائري، من طرف البنوك العمومية. وتشمل التحقيقات كلاً من "بنك الجزائر الوطني"، "القرض الشعبي الوطني"، و"بنك التنمية المحلية" بالإضافة إلى "بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، على أن تشمل التحقيقات البنوك الخاصة في المرحلة الثانية، كون أن البنوك العمومية ممولة من الخزينة العمومية أي من أموال الشعب، أما البنوك الخاصة فتتحمل مسئولية منح القروض دون ضمانات.

وفي هذا السياق، أشار موقع الجزائرية للأخبار بتاريخ ٢٠ ابريل ٢٠١٩ إلى أن عدداً من رجال الأعمال المستفيدين من قروض بمئات المليارات، بدأوا في تسديد جزءاً من الأموال التي اقترضوها، بحيث أودع الحاصلون على قروض متعثر تسديدها مبالغ مالية فاقت قيمتها الإجمالية ١٠٠ مليار سنتيم في الفترة بين يومي ١٢ و١٧ ابريل ٢٠١٩. وقد جاء هذا بعد تهديد نائب وزير الدفاع الوطني بشأن

القروض البنكية التي حصل عليها عدد من رجال الأعمال، والدعوة المشددة للعدالة لفتح ملفات الفساد بالنسبة لوزراء الحكومة أو أعضاء مجلس النواب.

٣. تعيين ممثلين للحراك الشعبي وصولاً إلى تبلور تكتل موحد لقوى المعارضة السياسية، بحيث يكون لديها مرشح توافقي، ويحمل برنامجاً متفقاً عليه يمكنه مواجهة ما يمكن اعتباره مرشح الدولة العميقة في الجزائر، المقرب تحديداً من المؤسسة العسكرية، على افتراض أنها يمكن الدفع بمرشح لها في لحظة ما. وهنا، يثار تحدي للمعارضة بقدرتها على التوافق خاصة في ظل وجود انقسامات حادة داخل الائتلاف الحاكم السابق ومصلحية جماعة الإخوان المسلمين وتنام السخط الشعبي ضد رموز النظام السابق.

٤. التحلي باليقظة من قوى الحراك الشعبي في الجزائر لمواجهة محاولات جماعة الإخوان (حركة مجتمع السلم "حمس" وجبهة العدالة والتنمية) الاقتطاف الأحادي لثمار إسقاط حكم بوتفليقة، كونه يمثل بالنسبة لها فرصة ثمينة لتصدر المشهد السياسي في البلاد، وذلك عبر دفع هذا الحراك للاستمرار والتصعيد، وقطع الطريق على أي حلول يمكن أن تخلق حالة من التهدئة، من خلال الاعتماد على مجموعة من الآليات، التي استخدمتها من قبل بعض الدول التي شهدت حراكاً مماثلاً، والتي يأتي على رأسها محاولة ركوب الحراك الثوري وتوجيه دفته، بالتزامن مع محاولتها "أسلمة الحراك" الشعبي، وتعقيد كل ما يقدم من الحلول السياسية التفاوضية، إضافة إلى الطعن في مؤسسات الدولة، والتشكيك في حسن نوايها.

فقد أطلقت حركة مجتمع السلم عدداً من الشائعات خلال الفترة الماضية، لتشويه صورة مؤسسات الدولة الجزائرية، وخاصة الأمنية منها، مثل محاولتها تضخيم بعض الأحداث، وهو ما كشف عنه بيانها فى ١٣ ابريل ٢٠١٩، حول محاولة قوات الأمن تفريق بعض المتظاهرين، باستخدام بعض خراطيم المياه لتفريق المتظاهرين، حيث وصفته بالتعامل الاستفزازي ضد المتظاهرين" الذي يطالبون بإحداث تغيير جذري في البلاد ورحيل جميع رموز الرئيس المستقيل بوتفليقة.

٥. الحرص على عدم صدام قوى الحراك الشعبي مع المؤسسة العسكرية، لأن الأخيرة تمثل العمود الفقري للنظام الجزائري والنواة الصلبة التي لا يمكن تجاوزها خلال إدارة المرحلة الانتقالية بل تمثل اللعب المحوري في تفاعلاتها، وهو ما أكده الرئيس الجزائري السابق اليمين زروال خلال استقباله وفداً من المتظاهرين في ١٩ أبريل ٢٠١٩ بالقول "أن القضية أصبحت من الشعب إلى الجيش مباشرة". وأضاف أنه "مستعد لرسم خريطة مع المتظاهرين لمستقبل الجزائر وتقديمها للجيش".

وعلى الجانب الأخر، أكد المحامي مصطفى بوشاشي أيقونة الحراك الثوري في تصريحات صحفية بتاريخ ١٨ إبريل ٢٠١٩ "إن مشاركة الجيش الشعبي الوطني في عملية الانتقال الديمقراطي أمر "ضروري" في الوضع الحالي داعياً القايد صالح لتسيير المرحلة الانتقالية وأن البلاد اليوم بحاجة إلى مؤسسة عسكرية شجاعة للتصدي إلى كل العقبات"، مضيفا "يجب على "المؤسسة العسكرية أن ترافق عملية إنشاء دولة قوية، برئاسة رئيس الجمهورية المنتخب ديمقراطياً ومن دون تزوير".

خلاصة القول أن الحراك الثوري في الجزائر يدعم التوصل إلى الحلول السياسية والتي هي ضد الحلول الدستورية، عبر اختيار شخصية توافقية مقبولة لدى الجماهير تدير المرحلة الانتقالية، لاسيما أن ممثلي ذلك الحراك يرون أن المادة ١٠٢ هي بداية الحل، لكن لا يمكن الوقوع في فخ الدستور الذي لا يريده أحد"، على حد تعبير رئيس المجلس الشعبي الوطني الأسبق عبد العزيز زياري خلال لقائه بالرئيس المؤقت عبدالقادر صالح يوم ١٨ ابريل ٢٠١٩. وذكر أنه "لا يمكننا أن نذهب إلى الانتخابات الرئاسية بمثل هذا الدستور الذي يجب تعديله لأنه يمثل سلاحاً خطيراً في يد أي رئيس"، وإلا صارت البلاد إلى طريق مسدود.

ولاشك أن ثمة نجاح لقوى الحراك الشعبي الجزائري في إسقاط ليس شخص الرئيس بوتفليقة بل رموز حكمه على مدى عقدين من الزمن، وفي إصرار قوى الحراك على حل الأزمة سياسياً وتغيير النظام القائم جذرياً دون التوصل لحلول وسط

تفاوضية. ومن ثم، قد يضطر الجيش في لحظة ما إلى القبول بالحل السياسي – وليس الدستوري– الداعى لتشكيل مجلس رئاسي يشارك فيه ممثلون عن قوى الحراك الشعبي لإدارة البلاد لفترة انتقالية يتم خلالها الاتفاق على شكل النظام السياسي الجديد والإعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية تشارك فيها كافة القوى السياسية في البلاد، مع استمرار دور الجيش خلال المرحلة الانتقالية للحفاظ على مصالحه المختلفة.